



سلامة الخدمات المالية وانسيابيتها وضمان الاستقرار النقدي.. والبنوك ستواصل تقديم خدماتها المالية للعملاء دون انقطاع

«المركزي» يوقف رسوم نقاط البيع ويؤجل الاستحقاقات المترتبة على المتضررين 3 أشهر

■ رفع حد الدفع عن بعد من 10 إلى 25 ديناراً وتهيئة الأنظمة لتنفيذ ذلك بأسرع وقت ■ الأوراق النقدية الواردة لـ «المركزي» يحتفظ بها في صناديق معزولة لمدة 4 أسابيع

تقديم الخدمات المصرفية للشركات التجارية الموردة للسلع الأساسية والمرتبطة بالأمن الغذائي واحتياجات المجتمع لضمان تلبية تلك الاحتياجات على نحو طبيعي. ومن التوجيهات كذلك استمرار مراكز الاتصال (خدمة العملاء) لدى البنوك في العمل والرد على جميع استفسارات العملاء إضافة إلى تقديم التعويض المالي والمعنوي لكل العاملين من القطاع المصرفي خلال فترة الإجازة. وأكد المحافظ أن قيادات «المركزي» والقطاع المصرفي وإدارته الحساسة قائمة على رأس عملها للتأكد والإطمئنان إلى وصول الخدمات المصرفية إلى كل شرائح المجتمع دون انقطاع، مشيراً إلى أن «المركزي» يتابع الأوضاع عن كثب ولن يدخر أي جهد في اتخاذ ما يلزم من إجراءات بما يضمن المحافظة على الاستقرار النقدي والاستقرار المالي.

بنك الكويت المركزي يوجه البنوك الكويتية لضمان سلامة وانسيابية الخدمات المصرفية:

- مواصلة تقديم الخدمات المالية الأساسية دون انقطاع.
- توفير جميع الوسائل لتنفيذ العمليات المصرفية بالكفاءة والأمان المعتاد.
- مواصلة تنفيذ التحويلات الداخلية والخارجية.
- ضمان استمرارية الخدمات عبر القنوات الإلكترونية ونقاط البيع.

12 مارس 2020



د. محمد الهاشل

والأمان المعتاد ويشمل ذلك عمليات سحب وإيداع النقد. أما فائس النقاط فتمتثل

دون انقطاع وتوفير جميع الوسائل لتنفيذ هذه العمليات بالسرعة والكفاءة

اللازمة للجمهور ويشمل ذلك إجراءات توفير النقد للبنوك على مدار الساعة إضافة إلى فتح قنوات الاتصال لتقديم ما يلزم للإستمرار في أداء أعمالها. وأوضح أن الأوراق النقدية الواردة إلى «المركزي» لا يعاد ضخها إلا بعد الاحتفاظ بها في صناديق معزولة ومحكمة الإغلاق لمدة 4 أسابيع على الأقل وذلك لضمان خلوها من الفيروسات عند إعادة ضخها، كما يقوم «المركزي» باستمرار بتعقيم الخزنة وأجهزة العد والفرز وتسلمها بسلامة كل موظفي البنك والجمهور. ووفق البيان فقد عقد الهاشل أمس لقاء مع الرؤساء التنفيذيين للبنوك الكويتية لاتخاذ الإجراءات اللازمة في ظل الأوضاع الحالية خلال الإجازة، ووجه خلاله المحافظ البنوك إلى الالتزام بعدد من النقاط.

22% نسبة الخسائر السنوية منذ بداية 2020

5 مليارات دينار تبخرت من البورصة بنهاية الأسبوع

وذلك على النحو التالي: - خسر مؤشر السوق الأول 18٪ من قيمته مقارنة بـ 5٪/ الأسبوع الماضي، واستقر المؤشر عند 5246 نقطة بعد أن خسر 1144 نقطة بنهاية الأسبوع الكارثي. - تراجع مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 7,8٪، علماً أن خسارته الأسبوع الماضي كانت 3,5٪، ووصل المؤشر إلى 4234 نقطة بعد خسارة 361 نقطة. - خسر مؤشر السوق 15,3٪ بنهاية التعاملات الأسبوعية مقارنة بـ 4,7٪/ الأسبوع الماضي، واستقر المؤشر عند 4904 نقاط بعد خسارته 884 نقطة. في سياق آخر، واصلت بورصات الخليج أعمالها أمس، لكنها منيت بخسائر جديدة تضاف للخسائر السابقة، حيث تراجع مؤشر سوق دبي بنسبة 7,9٪، كما تراجع مؤشر سوق أبوظبي بنسبة 7,4٪ وخسر سوق قطر 4,4٪، كما خسر سوق البحرين 0,3٪، فيما ارتفع سوق مسقط بـ 0,8٪.



السوق نحو مزيد من التراجعات الحادة، تراجع أسعار النفط خلال الأسبوع بشكل غير مسبوق ما ألقي بظلاله السلبية الثقيلة على أسواق المال في المنطقة التي منيت بخسائر حادة نظراً لاعتمادها الكبير على العوائد النفطية. وانتهت البورصة تعاملات الأسبوع على خسائر كبيرة على مستوى كل مؤشراتهما،

بمتوسط يومي 40 مليون دينار، وذلك من 228 مليون دينار بمتوسط يومي 45 مليون دينار الأسبوع الماضي. وكان لافتاً التراجع الكبير في مستويات السيولة المتدفقة إلى السوق خلال جلسستي الأحد والاثنين الماضيين نظراً لإيقاف السوق الأول عن تداول أسهمه بعد أن حقق خسائر تجاوزت 10٪ من قيمته، وبالتالي اقتصرت

تعرضت بورصة الكويت لخسائر فادحة بنهاية تعاملات الأسبوع الذي اقتصر على 4 جلسات فقط جراء تعطيل البورصة لأعمالها أمس تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء الكويتي. وكانت بنهاية تعاملات الأسبوع ببلوغها 5 مليارات دينار تعادل أكثر من 16 مليار دولار.

شريف حمدي تعرضت بورصة الكويت لخسائر فادحة بنهاية تعاملات الأسبوع الذي اقتصر على 4 جلسات فقط جراء تعطيل البورصة لأعمالها أمس تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء الكويتي. وكانت بنهاية تعاملات الأسبوع ببلوغها 5 مليارات دينار تعادل أكثر من 16 مليار دولار. وتجاوزت 15٪ ليصل إجمالي خسائر القيمة منذ بداية 2020 نحو 22٪ منها 19٪ خلال تعاملات مارس أي على مدار 9 جلسات. واستقرت القيمة السوقية بنهاية تعاملات الأربعاء الماضي عند 28,428 مليار دينار انخفاضاً من 33,520 مليار دينار في جلسة ختام الأسبوع الماضي. وتراجعت المحصلة الأسبوعية لسبب البورصة بنهاية الأسبوع بنحو 30٪، إذ بلغت 159 مليون دينار

يضم وزارة التجارة والصناعة والبيئة والغرفة واتحاد الصناعات

تشكيل فريق عمل لتسهيل إجراءات الإفراج الجمركي بالسرعة الممكنة

ضمان استمرارية عمل المصانع بطاقتها القصوى في المرحلة الحالية. وحدد الفريق عدداً من المواقع التي سيعمل بها، تسهلاً على أصحاب المصانع والشركات، وذلك على النحو التالي: - غرفة التجارة من الساعة 8 صباحاً حتى 5 عصراً. - وزارة التجارة والصناعة من الساعة 9 صباحاً للساعة 1 ظهراً في مقر غرفة التجارة والصناعة الدور الأرضي. - الهيئة العامة للبيئة من الساعة 8:30 حتى 12 في مقر الهيئة. - أعمال التصديقات في وزارة الخارجية من الساعة 10 صباحاً حتى 4 عصراً في مبنى الشؤون القنصلية - الشويخ.

طارق عرابي كشفت مصادر مسؤولة في وزارة التجارة والصناعة لـ «الانباء» عن تشكيل فريق عمل يضم كلا من وزارة التجارة والهيئة العامة للصناعة والهيئة العامة للبيئة وغرفة تجارة وصناعة الكويت واتحاد الصناعات الكويتية، وذلك بهدف تسهيل إجراءات دخول المواد الأولية اللازمة للصناعة بأسرع وقت ممكن. وأكدت المصادر أن الفريق الذي سيبدأ عمله اعتباراً من يوم الأحد المقبل، سيقوم بإنهاء الإجراءات والمعاملات الخاصة بإصدار شهادات المنشأ وتصديقها والإفراج البيئي للمصانع المحلية بشكل فوري وعاجل، وذلك

انتهى الموعد السابق في 5 مارس

تمديد الأجل النهائي لتقديم عروض حفل الوفرة حتى 6 أبريل المقبل



والهندسة والقوى العاملة للمشاريع التي ستندف في حفل نطق الوفرة. وفي فبراير الماضي استأنفت شركة الوفرة للعمليات المشتركة، وهي مشروع سعودي-كويتي مشترك تعمل في المنطقة المقسومة، نشاط إنتاج النفط من حقل الوفرة البري، علماً أن الشركة مملوكة بالتساوي للشركة الكويتية لنفط الخليج وشركة شيفرون النفطية الأميركية التي تدير امتياز المنطقة المحيطة بنباتة عن المملكة العربية السعودية. ووصفت المجلة استئناف إنتاج النفط من حقل الوفرة بأنه تطور كبير، لاسيما بعد حسم الخلاف بين السعودية والكويت والذي دام قرابة 5 سنوات. وكانت المجلة قد ذكرت في يناير أن الشركة الكويتية وشركة شيفرون تجريان مشاورات مع المفاوضين حول إمكانية بناء منشأة لتحلية الغاز في المنطقة المقسومة، وفي حين تم استئناف الإنتاج في الوفرة، تبقى الأنظار معلقة على الإجراءات التي ستخضعها الشركتان لاستئناف الإنتاج من حقل الخفجي البحري.

محمود عيسى ذكرت مجلة «ميد» أن الشركة الكويتية لنفط الخليج مددت الموعد النهائي لتقديم عروض الشركات بشأن عقود هندسية رئيسية تركز على حقل الوفرة النفطي في المنطقة المقسومة بين الكويت والمملكة العربية السعودية، على أن يكون آخر موعد لتقديم العروض هو 6 أبريل بعد أن انتهى الموعد السابق في 5 مارس الجاري. يذكر أن الشركة الكويتية لنفط الخليج هي إحدى الشركات التابعة لمؤسسة البترول الكويتية، وتتولى مسؤولية إدارة حصة الكويت من الموارد الطبيعية في المنطقة المقسومة، التي يشار إليها أيضاً باسم المنطقة المحيطة. وقد تأسست الشركة في 2002 وبدات في تولي العمليات في تلك المنطقة من شركة نفط الكويت في 2006. ويستعد المفاوضون لتقديم عطاءاتهم لعقد مدته 5 سنوات والذي تتوقع المصادر المطلعة أن تكون قيمته أقل من 100 مليون دولار. ويشمل نطاق العقد تقديم الاستشارات

نظراً لخبرته في إدارة الأزمات وبأعلى طاقة إنتاجية

القطاع اللوجستي يطبق إستراتيجية «الدوام المرن» لتأمين احتياجات السوق



يوسف لأم أكد مصادر في القطاع اللوجستي لـ «الانباء» أن شركات القطاع بادرت إلى التعامل مع خطة الطوارئ بشكل فوري لما لها من خبرة في إدارة الأزمات بتوفير احتياجات السوق وسبل الإطمئنان في سبل احتياجات السوق الكويتي، وذلك بعد الإعلان الحكومي عن الإجازة الرسمية التي شملت القطاعين الحكومي والخاص ولمدة أسبوعين وما سببه من هلع لدى المواطنين والوافدين على حد سواء والذي ترجم بتوافد أعداد كبيرة منهم إلى الجمعيات والمخابز ومراكز التسوق لشراء المواد الغذائية. وأشارت المصادر إلى أن الشركات طبقت استراتيجية

الشركات اللوجستية عممت استراتيجية العمل بدوام جزئي بضوابط محددة، لما لدى القطاع الخاص من خبرة وتجارب عالمية ناجحة في هذا المجال، داعية الحكومة إلى الاستفادة من القدرات الإنتاجية التي تقوم بها تلك الشركات وفتح المجال لهم لسماع متطلباتهم وخططهم في إدارة الأزمات لضمان جودة العمل في توفير احتياجات السوق. ولفتت المصادر إلى أن نظام العمل بدوام جزئي سهل مهمة العمل على أصحاب الهمم، حيث أصبح بإمكانهم العمل بأريحية وبمدة قصيرة تضمن توافر سير حركة العمل، كما يمكن العمل في المنزل دون الحاجة للتنقل وهو ما يزيد فرص تحقيق الهدف المرجو من عدم تعطل حركة العمل في البلاد وموازنة احتياجات السوق.

لدى المجتمع في ان يكون